المجاعن المادة على ما ذهب اليه افلاطون وايّاما كان فهو
ممتنع ولاشيء من الممتنع بموجود واما امتناع الخلاء بمعنى اللاشيء
المحض فلان الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم
ماخوذا مع صفة كونه لاشيا محضا وهذه الصفة ممتنعة لان
ما نزعموا فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء
بين الجدارين اقل من المدينتين والقابل للزيادة والنقصان
يمتنع ان يكون لاشيا محضا فيمتنع صفة لكونه لاشيا محضا و
امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف الماخوذ معها فيمتنع
الخلاء بمعنى اللاشيء المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور
فلان البعد لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني و

بين الفضاء

فيلزم ان يكون جميع الابعاد حالة فيها فيمتنع البعد المجرد عنها وهذا

منها انهم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يثبت
ثلاثة فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع الجسم الطبيعي
عنصريا كان او فلكيا فله حيز طبيعي لانه عند تجرده عن القواسر يكون
في حيز لا محالة فحصوله في ذلك الحيز اما ان يكون بطبعه او لقاسر
والثاني منتف لغرض عدم القواسر فتعين الاول فيكون ذلك
الحيز طبيعيا اذ لا نعني بالحيز الطبيعي الا ما يقتضي الجسم بطبعه
الحصول فيه هذا في البسايط واما المركب فحكمه في الحيز حكم
البسيط الغالب فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وههنا تفصيل
لا يحتمل بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد
حيزان طبيعيان اذ لو وجد الجسم من الاجسام حيزان طبيعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما

بل يحصل في المكان الغريب

Copyright © King Saud University